



صدر عن حزب حراس الأرز — حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

الأزمة الخطيرة التي تعصف بالبلاد اليوم ليست بنت ساعتها بل وليدة أخطاء متراكمة ارتكبتها القيادة السياسية لحركة ١٤ آذار بالتكافل والتضامن مع الحكومة الحالية مما أدى إلى قيام هذه الحالة الشاذة والبالغة التعقيد.

الخطأ الأول كان في إحجامها، أي قيادة ١٤ آذار، عن متابعة الزحف الشعبي يوم ١٤ آذار إلى مقرّ الرئاسة الثلاثة لإكمال حلقة إسقاط الحكم اللقيط الموالي لسوريا، وبالتالي إضاعة فرصة الإستفادة من الدعمين الشعبي والدولي وإستثمارهما آنذاك وفق المصلحة اللبنانية العليا.

والخطأ الثاني كان في إصرارها على الجمع بين الماء والنار، أي بين حركة ١٤ آذار ذات الطابع التغييري وحركة ٨ آذار ذات الطابع الرجعي، ومن ثم تشكيل الحكومة على هذا الأساس. الأمر الذي أنتج هذا المزيج الحكومي غير المتجانس والقابل للإنقسام في كل لحظة.

والخطأ الثالث كان في الوعود الكاذبة التي أطلقتها أمام المجتمع الدولي حول قدرتها على تنفيذ باقي بنود القرار ١٥٥٩ المتعلقة بسلاح الميليشيات من خلال الحوار الداخلي، مع علمها إن الحوار الموعود ما هو إلا وهم هدفه كسب الوقت وتأجيل المشكلة.

والخطأ الرابع كان في التهافت على الإنتخابات النيابية وفق قانون العام ٢٠٠٠ مما سمح للمحادل الإنتخابية أن تفعل فعلها في إنجاح لوائح ضخمة ومن لون سياسي واحد لا تعكس إرادة اللبنانيين الحقيقية.

مما تقدم يتبين إن لبنان يحصد اليوم ما زرعه قيادة ١٤ آذار بالأمس، وإن أزمة هذا البلد الحقيقية هي أزمة أخلاق أولاً وأخراً تتحمل مسؤوليتها قيادة ١٤ آذار وقيادة ٨ آذار على حدٍ سواء، الأولى لأنها سعت كعادتها إلى تحقيق مكاسب أنيئة على حساب شعبيها معتبرة إن مستقبلها السياسي أهم من مستقبل لبنان، والثانية لأنها ارتكبت جرم الخيانة الوطنية من خلال ولائها المطلق للقضيتين السوري والإيرانية على حساب القضية اللبنانية.

أما ما يحكى عن خطر الوصاية الأميركية على لبنان وتحريك الشارع لمواجهته فهو هراء وكلام غير جدّي والقصد منه ذرّ الرماد في العيون، إذ شتان ما بين الوصاية الأميركية — الأوروبية — الدولية وبين الوصاية السورية — الإيرانية. الأولى رعاية تهدف إلى حماية لبنان في أمنه وإستقراره وإحترام سيادته وتعزيز حياته الديمقراطية، بينما الثانية هيمنة تهدف إلى زعزعة أمن لبنان وتقويض سيادته وإلغاء ديمقراطيته، من دون أن ننسى سعيها الدؤوب لإرباك التحقيق الدولي في جريمة إغتيال رفيق الحريري خدمة للنظام السوري من خلال توتير الساحة الداخلية على غرار ما حصل في التظاهرات الأخيرة، ورفضها لإنشاء المحكمة الدولية وتوسيع صلاحيات لجنة التحقيق الدولي لتشمل باقي الجرائم... وإلا كيف نفسر المعادلة التالية: كلما إشتدت الضغوط الدولية على سوريا وإيران إشتعلت الساحة اللبنانية على إيقاع تلك الضغوط وبالتزامن معها!!!

وسط هذا الإفلاس السياسي المحلي المخيف، وهذه الضحالة الأخلاقية المريعة يقف اللبنانيون حائرين أمام هذا القدر الظالم الذي فرض عليهم هذه الطبقة السياسية المريضة لكي يبقوا في نفق مسدود ويواجهوا مصيراً مجهولاً وينزلقوا أكثر فأكثر في مستنقعات اليأس والقرف والإحباط، طارحين على أنفسهم وعلى هذه الطبقة عدداً من الأسئلة ستبقى طبعاً من دون أجوبة: إذا كانت أميركا حقاً مصالح خاصة في لبنان، فما هي مصالح الأمم المتحدة فيه؟ ولماذا الإعتراض إذا على إنشاء المحكمة الدولية وتوسيع صلاحيات لجنة التحقيق الدولي؟ ألهم إلا إذا كان المعترضون ضالعين في تلك الجرائم؟ وإذا كانت سوريا وإيران مشاكل مع العالم الغربي فلماذا الإصرار على تحويل الساحة اللبنانية إلى حلبة صراع مفتوحة بين الكبار على حساب الوطن الصغير؟ وهل يعقل أن نجد في لبنان جماعات ما زالت حتى اليوم تساند النظام السوري بعد كل الجرائم والموبقات التي ارتكبتها على أرضنا خلال العقود الثلاثة الماضية؟ وأي بلد نستطيع أن نبني في ظل هذا الإنقسام الحاد في المبادئ والمواقف والأهداف، وعلى يد هذه الطبقة التافهة؟

الأمل الباقي هو في عودة الشعب إلى الشارع كما في ١٤ آذار، وطرد تجار الهيكل وباعة اليمام، وإستلام زمام المبادرة... وإلا سيبقى لبنان معلقاً على خشبة العذاب إلى ما شاء الله.

لُبَيْكُ لِبْنَان

أبو أرز
في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٦